

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني .

المميز :

محمد علي أحمد البعول .

وكيله المحامي ماهر الزغول .

المميز ضدها :

شركة الأراضي المقدسة للتأمين .

وكيلها المحامي يوسف الخصاونة .

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن

محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٥/٣٩٢٣) تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥

القاضي : (بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عجلون في

القضية رقم (٢٠١٤/٢٠٣٩) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ والحكم برد دعوى المدعي مع

تضمينه كافة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٣٠) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن مرحلتي

التقاضي).

ويتلخص سببا التمييز بما يلي :

١- أخطأت المحكمة المميز قرارها بالنتيجة التي توصلت إليها برد الدعوى معللة

قرارها بانعدام الخصومة بين المميز (المدعي) وبين المدعى عليها .

٢- وبالتناوب ، أخطأت المحكمة المميز قرارها بالنتيجة التي توصلت إليها وكان عليها وزن البيئة المقدمة من المميز (المدعي) بالشكل الصحيح .

- _____ هذين السببين طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.
- بتاريخ _____ خ ٢٠١٥/٩/١٤ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلباً في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

الـة

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تتحصل في أن أقام المدعي محمد علي أحمد البعول لدى محكمة صلح حقوق عجلون الدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٣/٢١٢٦) بمواجهة المدعى عليهما :

- ١- محمد حسن عبد المحسن حسن.
- ٢- شركة الأراضي المقدسة للتأمين .

ويطالبهما بالتكافل والتضامن بالعطل والضرر ونقصان القيمة وفوات المنفعة لمركبته المتضررة موضوع الدعوى مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية وقد أسسها على الوقائع التالية :

إن المدعي يملك المركبة رقم (٩٠٠٥٩-١٢) نوع جمس موديل ٢٠٠٤ وإنه بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٠ تعرضت لحادث صدم من قبل المركبة المؤمنة لدى الجهة المدعى عليها شركة التأمين أعلاه بموجب عقد تأمين إلزامي ساري المفعول وقت الحادث مما ألحق الضرر بمركبة المدعي وأنقص قيمتها وفوت عليه الانتفاع بها مما حدا به لإقامة هذه الدعوى.

نظرت محكمة الصلح الدعوى على نحو ما هو وارد في محاضرها وبتاريخ ٢٠١٤/٦/١٢ أصدرت قرارها المتضمن إلزام المدعى عليها شركة التأمين بأن تدفع

للمدعي مبلغ (٣٠٧٥) ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٤) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم ترتض المدعي عليها شركة التأمين بهذا القرار فطعنت فيه استئنافاً حيث قررت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤ في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٤/١٣١٠٩) فسخ القرار المستأنف للأسباب الواردة فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بها على ضوء ما هو مبين فيها.

أعيد قيد الأوراق مجدداً لدى سجلات منكمة الدرجة الأولى وأعطيت الرقم (٢٠١٤/٢٠٣٩) وبعد اتباعها الفسخ واستكمال إجراءات التقاضي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ وهو من حيث النتيجة ذات القرار السابق ما قبل الفسخ.

لم ترتض المدعي عليها شركة الأراضي المقدسة للتأمين بالقرار الصلحي وطعنت فيه استئنافاً وقررت محكمة استئناف إربد بقرارها رقم (٢٠١٥/٣٩٢٣) تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ فسخ القرار المستأنف والحكم برد دعوى المدعي مع تضمينه كافة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٣٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

لم يرتض المدعي بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للسببين اللذين أوردهما في لائحة تمييزه المقدمة بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ بعد حصوله على إذن بالتمييز بموجب القرار رقم (٢٠١٥/١٦٣٦) تاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ والذي تبلغه وكيل المميز بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢ وتبلغ وكيل المميز ضدها لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/٩/٦ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٤ .

٤٤٤

ورداً على سببي التمييز ومؤداهما تخطئة محكمة الاستئناف فيما توصلت إليه برد الدعوى لعدم الخصومة على سند من القول إن المدعي وبتاريخ الحادث لم يكن يملك المركبة موضوع الدعوى .

وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن الحادث الذي حصل مع المركبة رقم (٩٠٠٥٩-١٢) نوع جمس موديل رقم ٢٠٠٤ موضوع الدعوى قد حصل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠ وكما هو ثابت من كروكي الحادث وقد أرفق المميز مع لائحة التمييز مشروحات صادرة عن إدارة ترخيص السواقين والمركبات / فرع عجلون أن بداية تملك المدعي للسيارة المذكورة كان بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ وبقيت باسمه حتى تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢ ، وعليه يكون المدعي بتاريخ وقوع الحادث مالكا للمركبة المذكورة وتكون الخصومة مع المميز ضدها المؤمن لديها المركبة المذكورة بتاريخ الحادث متوافرة خلافاً لما توصلت إليه محكمة الاستئناف ويكون ما جاء بهذين السببين يرد على القرار المطعون فيه مما يستوجب نقضه .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٣/١٥ م.

عضو
عضو
بقيادة القاضي نائب الرئيس

نائب الرئيس
نائب الرئيس

عضو
عضو

نائب الرئيس
نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق ب. ع